



## جامعة الإمام علي العالمية

### رسالة السطح الرابع فرع الفقه والأصول

عنوان الرسالة:

## التعدي في استعمال الحق في الفقه الامامي

الأستاذ المشرف:

حجة الإسلام والمسلمين الدكتور السيد نذير الحسيني

إعداد:

محمود كريم فريخ

السنة الجامعية:

١٣٩٥ . ١٣٩٦ هـ . ش / ١٤٣٧ . ١٤٣٨ هـ . ق



# جامعة الزيتونة العالمية

رساله دکتری  
گرایش فقه و اصول

عنوان رساله

یک موضوع فقهی و استدلالی در باب نظریه تجاوز در استیفای حق از منظر فقه امامیه

استاد راهنما

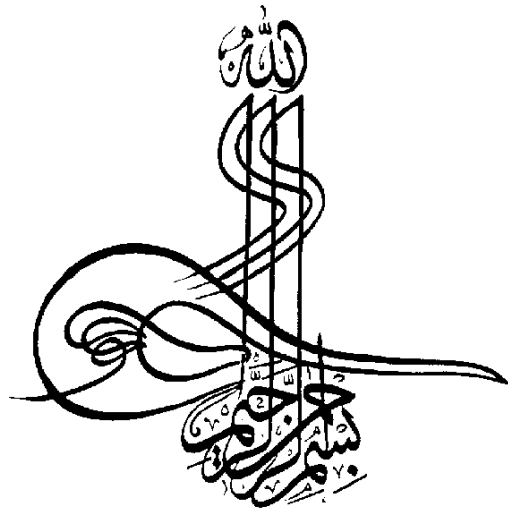
حجت الإسلام والمسلمین دکتر سید نذیر حسنی

نویسنده

محمود کریم فریخ

سال

۱۳۹۵ - ۱۳۹۶ ه.ش / ۱۴۳۷ - ۱۴۳۸ ه.ق



## الإهداء

الى من تنفست عبير حبه الصافي والمعطاء  
الى ملجأ الهاربين الى الخلاص والمودة  
الى صفاء العقيدة واستقامة السلوك  
الى حب الله الخالص  
الى باب مدينة العلم  
الى علي الخير والوفاء والصبر  
اهدي اليك جهدي المتواضع  
عله ينفعني يوم لا ينفع مال ولا بنون

## الشكر والتقدير

إلى كل من الهمني علماً و علمي حرفاً  
إلى كل من شجعني وشد من ازري وحتني على البحث والمواصلة  
إلى كل من قدم لي مشورة في علم او هياً لي كتاباً او دلني عليه  
إلى من واكمني في كتابة البحث , ومنحني من وقته وجهده  
لا سيما من اشرف على رسالتي وبحثي سماحة الدكتور السيد نذير  
الحسني والاساتذ المساعد الشيخ ياسر قطيش حفظهما الله ورعاهما  
وإلى جامعة المصطفى (ص) العالمية المشروع المبارك الذي نما وترعرع على  
الإخلاص وإلى جامعة آل البيت (ع) العالمية صاحبة الرعاية والتسديد  
إلى كل هؤلاء اقدم شكري وتقديري واعتزازي  
مع خالص مودتي ودعائي

## خلاصة الرسالة

تمثل رسالتي هذه دراسة فقهية استدلالية لنظرية <التعدي في استعمال الحق> لتأسيس منهجية شرعية سليمة تعالج حركة الانسان في دائرة الحق، وتوظفها باطار قانوني وشرعي واخلاقي ليجعلها تتحرك في دائرة اخذ الحق والاستفادة منه مع مراعاة عذر الاضرار بالغير.

وهذا يعني ان البحث يكون متحركا في المساحات التي يتواجد فيها الحق اولا، سواء كان ذلك الحق متواجدا في فكر الانسان او عاطفته او سلوكه، ثم تحافظ تلك الحركة على ان لا يعتدي ولا يتجاوز على الغير ثانيا.

ومن هنا فان البحث يوصلنا الى تناول موضوعات وابعاد متعددة، والتي من اهمها تلك العلاقة التبادلية بين الفقه والاخلاق، ومدى تأثير لحددهما بالآخر لا سيما في الجانب التطبيقي منه.

وكذا يؤدي الى جانب مهم آخر يمكن ان نطلق عليه، تاصيل فقه النظرية في دراساتنا الفقهية الاسلامية، والمساهمة في الانتقال من الفقه الذي يستهدف الفرد، الى فقه النظريات التي تؤصل للمجتمع سلوكياته وتضطر له حياته من خلال شريعتة السحاوية والمستندة في ذلك الى الدراسات والصادر المعتمدة لدى الفقه الامامي.

وهذا ما يجعل من البحث سبلا وممتدا الى كل المساحات التي يتواجد فيها الحق، لاسيما وانه يدخل الى الجانب القضائي، والذي هو بعد تطبيقي وعملي للفقه، مع ملاحظة مدى حساس القضاء بحياة الناس الباشرة، ولا شك ان هذا البعد، يرفع من مستوى واهمية بحثنا هذا، ويدفع به الى الحاجة الملحة في الطرح والاثر.

فنظرية <التعدي في استعمال الحق في الفقه الامامي> تزكك هواكبة الدين لكل ابعاد الحياة، من خلال الرؤية العلمية الصائبة للمذهب الحق لاهل بيت العصمة والطهارة، فاهلي الكير ان اوفق لدراسة هذا الموضوع من الزاوية الفقهية، وان اعطيه حقه في البحث والاثر والاستيعاب والتحصيل.

ومن اجل استيعاب كل ذلك انعقدت هذه الدراسة بمقدمة ، واربعة فصول، وخاتمة ، تناولت فيها بيان اصل البحث، واهميته، واهدافه، وضرورته، وابعاده التصورية والتطبيقية التصديقية، غير غافل عن اعتماد الرؤية القرآنية والروائية لموضوع التعدي في استعمال الحق.

## چکیده مقاله:

این پایان نامه به عنوان یک موضوع فقهی و استدلالی در باب نظریه تجاوز در استیفای حق از منظر فقه امامیه است. تا در راستای تاسیس یک الگوی شرعی و مسالمت آمیز، حرکت انسان را در یک دایره ای از بهره مندی از حق و حقوق خود و با چارچوبی قانونی و شرعی و اخلاقی بتواند در این راستا حرکت کند. و در بخشی از آن با بهبود وضعیت موجود و مراعات حقوق دیگران و عدم ایجاد ضرر و خسران برای دیگران باشد.

و این موضوع بحث در مساحت و گستره وسیعتر قدم می گذارد که آیا حق در یک گستره ای وجود داشته باشد یا خیر، که این حق گاه در فکر یا عاطفه انسان وجود داشته باشد و سپس این حق و حقوق به دیگران تعدی و تجاوز نکند.

و از اینجا موضوع بحث ما را به بررسی موضوعات و ابعاد مختلفی می کشاند از جمله اهمیت روابط فی ما بین فقه و اخلاق، و اینکه تا چه اندازه این دو، بخصوص در اجرای عملی و تطبیقی، با هم در ارتباط و کشمکش هستند. تا یک نظریه ثابت فقهی ماحصل آن شود. که علاوه بر نگاه فقه، که بیشتر فردی است، نگاهی جامع و شامل به اجتماع داشته باشد. که با بهره گیری از تمام ظرفیت ها و منابع فقهی امامیه، اجرای عدالت و مساوات را برای جامعه رقم بزند. و این گستره از بحث ما را به موضوعات و محورهای وسیع تر می کشاند که در آن موضوع حق از ویژگی های مهم آن است از جمله مسئله قضاوت که به عنوان بُعد عملی و اجرایی و تطبیقی فقه از آن یاد می شود و از طرفی نیاز انسان به قضاوت عادلانه، ارتباط مستقیم دارد که بی شک به اهمیت و ارتقای این بحث می افزاید.

پس نظریه تجاوز در استیفای حق از منظر فقه امامیه بر آن تاکید دارد که دین در تمام ابعاد بشر تاثیر و توجه دارد و یکی از مکانیزم های آن استفاده از مسیر علمی، که اهل بیت عصمت و طهارت در جهت احقاق حق بکار گرفته اند، و برای ورود و مطرح کردن این موضوع این پایان نامه متشکل از مقدمه، چهار فصل، و خاتمه گردید. که به شرح مفصلی از موضوع و اهمیت و اهداف و ضرورت ها و ابعاد تصویری و تطبیقی آن پرداخته شد. که در ضمن از آن غافل نشده ایم که دیدگاه و منظر قرآنی و روائی را در موضوع تجاوز در استیفای حق از منظر فقه امامیه، مدنظر قرار بدهیم. امیدوارم که این بحث به هدف و غایت اصلی خود رسیده باشد و به زوایای مهم آن و آثار و انتقال مفهوم آن پرداخته باشد.

## فهرس المحتويات

٧	الإهداء.....
٩	الشكر والتقدير.....
١١	خلاصة الرسالة.....
أ	فهرس المحتويات.....
١	المقدمة.....
٥	<input type="checkbox"/> الفصل الأول <input type="checkbox"/>
٥	مبادئ تصورية.....
٥	حول نظرية التعدي في استعمال الحق.....
٧	توطئة.....
٧	المبحث الأول: التعدي لغة واصطلاحا.....
٧	اولا: التعدي لغة.....
٩	المعنى الجامع.....
٩	ثانيا: التعدي اصطلاحا.....
١٠	الخلاصة.....
١١	المبحث الثاني: التجاوز لغة واصطلاحا.....
١١	التجاوز لغة.....
١١	التجاوز اصطلاحا.....
١١	قاعدة التجاوز.....
١٢	المبحث الثالث: التعسف لغة واصطلاحا.....
١٢	اولا: التعسف لغة.....
١٣	العلاقة بين المعنيين.....
١٣	ثانيا: التعسف اصطلاحا.....
١٤	التعسف في الاصطلاح القانوني.....
١٥	المبحث الرابع: الاستعمال لغة واصطلاحا.....
١٥	الاستعمال في اللغة.....
١٥	الاستعمال اصطلاحا.....
١٦	المبحث الخامس: فكرة الحق في الشريعة الاسلامية.....
١٦	تمهيد.....
١٦	اولا- تعريف الحق في اللغة.....
١٧	الحق في الاصطلاح الفقهي.....
١٨	مقدمة: الحق في القرآن <sup>(١)</sup> .....
١٩	انواع الحقوق.....
١٩	تلخيص واستنتاج: البناء التصوري للنظرية.....
١٤	تلخيص وتنقيح.....
١٧	ثانيا: ما هو المراد بالتجاوز.....
١٨	ثالثا: علاقة كلمة التعسف في بحثنا.....
١٩	رابعا: المراد من كلمة الاستعمال.....
٢٠	الخامس: المراد من الحق.....
٢٠	سادسا: النتيجة النهائية لبناء الفرضية تصورا.....
٢١	<input type="checkbox"/> الفصل الثاني <input type="checkbox"/>
٢١	النظرية والفقهاء الإمامية.....
٢١	بحث حول بيان فرضية التعدي في استعمال الحق.....
٢٣	تمهيد.....



٢٣	..... حماية الفقه الاسلامي
٢٣	..... العلاقة بين الفقه والقانون
٢٤	..... شمولية التشريع وفرضية التعدي
٢٦	..... المحيث الأول: تعريف نظرية التعدي في استعمال الحق
٢٦	..... توطئة
٢٦	..... التعريف في القانون الوضعي
٢٧	..... تعريف التعدي على الفقه السني
٢٨	..... تعريف التعدي في استعمال الحق على الفقه الامامي
٢٩	..... حق التصرف في اهلك
٣٢	..... المحيث الثاني: حدود واصول فرضية التعدي
٣٢	..... النوع الاول: لحدود الغائية
٣٢	..... مثال حق الزوج في الطلاق والامسك
٣٣	..... مثال حرير البئر
٣٥	..... احوال ونظرية التعدي
٣٦	..... بلورة المطلب
٣٦	..... اصول مسائل التعدي
٣٦	..... الاول: دافع الاضرار بالغير
٣٧	..... ومن تطبيقات هذا المعيار عند الفقهاء
٣٧	..... الثاني: عدم التناسب بين مصلحة صاحب الحق والضرر الذي يصب بالغير
٣٨	..... الثالث: استعمال الحق في غير ما شرع لأجله
٣٨	..... الاضرار في الاحتكار
٤٠	..... الاصل الرابع: استعمال الحق دون احتراس
٤١	..... المحيث الثالث: مبادئ حق التصرف
٤١	..... ابدأ الأول: سلامة الجماعة
٤١	..... ١- خيار الشفعة
٤٢	..... ٢- الرحي او القناة
٤٢	..... ابدأ الثاني: الترابط بين المصلحة الفردية والمصلحة الاجتماعية العامة
٤٤	..... خلاصة ونتيجة
٤٤	..... صياغة نظرية التعدي في استعمال الحق
٤٤	..... المراكز الاولى: التعدي في استعمال الحق مصداق الاضرار
٤٤	..... التشريع الاسلامي وقاعدة لا ضرر
٤٦	..... المراكز الثاني: التعدي في استعمال الحق مقدمة للحرام
٤٧	..... التعدي ومقدمة الحرام
٤٧	..... الارتباط بموضوع بحثنا
٤٨	..... المراكز الثالث: التعدي في استعمال الحق من مظاهر الاعتداء
٤٩	..... اركان التعدي
٤٩	..... الاعتداء وفرضية البحث
٤٩	..... المراكز الرابع: الحكم الثاني في التعدي في استعمال الحق
٥٢	..... الارتكاز الفقهي لنظرية التعدي
٥٣	..... الفصل الثالث □
٥٣	..... الادلة القرآنية والروائية على ابيات النظرية
٥٦	..... المحيث الأول: الادلة القرآنية
٥٦	..... الآية الأولى:
٥٦	..... البحث الأول: تفسير الآية وسبب النزول
٥٦	..... آراء المفسرين
٥٦	..... الآية ومصادر العامة التفسيرية

۵۷	..... الأية ومصادرها التفسيرية:
۵۷	..... الروايات التفسيرية للأية
۵۸	..... البحث الثاني: الدلالة الفقهية للأية
۵۸	..... البحث الثالث: الآية وفرضية التعدي
۵۹	..... الدليل الثاني:
۶۰	..... آراء المفسرين في الآية:
۶۰	..... الاتجاه التفسيري للأية:
۶۱	..... الدلالة الفقهية للأية:
۶۲	..... الآية وفرضية التعدي:
۶۲	..... الدليل الثالث:
۶۲	..... أولاً: الدلالة التفسيرية للأية:
۶۳	..... ثانياً: الدلالة الفقهية للأية:
۶۴	..... ثالثاً: الآية وفرضية التعدي:
۶۴	..... البعد التربوي في الآية:
۶۵	..... أولاً: بيان الاتجاه التفسيري في الحراد من الآية الكريمة
۶۶	..... ثانياً: الدلالة الفقهية للأية:
۶۷	..... ثالثاً: الآية وفرضية التعدي في استعمال الحق
۶۸	..... الآيات الدالة بعمومها:
۶۹	..... المبحث الثاني: أدلة السنة الشريفة:
۶۹	..... قاعدة (لا ضرر ولا ضرار):
۷۰	..... أولاً: مستند القاعدة (الروايات)
۷۱	..... سند الروايات:
۷۲	..... ثانياً: حفاة القاعدة (حفاة الروايات):
۷۲	..... أما (البحث الثاني): الحراد من قاعدة لا ضرر ولا ضرار
۷۳	..... أما الأقوال الثلاثة فهي:
۷۳	..... الثالث: ما ذهب إليه الشيخ الأنصاري <sup>(۱)</sup> :
۷۴	..... البحث الثالث: أثر الروايات التطبيقية على القاعدة:
۷۴	..... التطبيق الأول: الشفعة:
۷۶	..... التطبيق الثاني: مدر الجدار:
۷۶	..... التطبيق الثالث: منع فضل الماء:
۷۸	..... ثالثاً: القاعدة وفرضية التعدي في استعمال الحق:
۷۹	..... المبحث الثالث: البرهان الأصولي (استعمال الحق مقدمة للحرام):
۷۹	..... توطئة:
۷۹	..... مبحث مقدمة الحرام:
۷۹	..... الأمر الأول: مقدمة الحرام:
۸۱	..... الأمر الثاني: حناط حرمة المقدمة:
۸۲	..... الارتباط بموضوع البحث:
۸۳	..... العلاقة بين بحثنا وهذا الرأي:
۸۴	..... الأمر الثالث: موضوع سفر المعصية:
۸۵	..... حكر المسألة:
۸۵	..... تلخيص ومقارنة بين المصداقين:
۸۶	..... شبهة القياس في مورد البحث:
۸۶	..... تلخيص مبحث استعمال الحق مقدمة حرام:
۸۷	..... محصلة الأدلة:
۸۹	..... <input type="checkbox"/> الفصل الرابع <input type="checkbox"/>
۹۱	..... توطئة:

٩٢	البحث الأول: التعدي في استعمال حق الطلاق.....
٩٣	أولاً: الطلاق في نظر الشريعة.....
٩٤	ثانياً: الطلاق لغة واصطلاحاً.....
٩٤	١- الطلاق لغة:.....
٩٥	٢- الطلاق اصطلاحاً:.....
٩٥	ثالثاً: القرآن ومشروعية الطلاق.....
٩٦	رابعاً: الروايات ومشروعية الطلاق.....
٩٦	خامساً: الفقهاء ومشروعية الطلاق.....
٩٦	سادساً: الطلاق بين الإباحة والحرمة.....
٩٧	المطلب الأول: الأصل في الطلاق الإباحة.....
٩٧	المطلب الثاني: الأصل في الطلاق الحظر.....
٩٧	المطلب الثالث: الأسباب التي أقرها الشارع للطلاق.....
٩٨	سابعاً: إمكانية الإساءة للزوجة من خلال الطلاق (صور الطلاق التعسفي).....
١٠١	البحث الثاني: الضمان في تعدي الطبيب.....
١٠١	توطئة: التطبيق ضرورة ومسؤولية.....
١٠١	الطب لغة واصطلاحاً.....
١٠٦	تعريف الطبيب.....
١٠٦	المسؤولية ومسؤولية المهنة.....
١٠٦	المسؤولية الطبية من الوجهة العقابية.....
١٠٣	أسباب الضمان فقهيًا:.....
١٠٤	توضيح الأدلة.....
١٠٤	الدليل الأول: قاعدة الاتلاف.....
١٠٤	الدليل الثاني: أدلة الضمان في الاجارة.....
١٠٥	الدليل الثالث: حديث من تطيب أو تيطر.....
١٠٦	نص الحديث.....
١٠٦	الأمر الأول: سند الرواية.....
١٠٧	الأمر الثاني: روايتها من قبل أحمد عن أحمد آخر.....
١٠٨	الأمر الثالث: دلالة الرواية.....
١١٠	تعهد الطبيب في الأضرار.....
١١٠	الامانة العامة في الأضرار.....
١١٠	الثانية: مخالفة أمانة المهنة الطبية:.....
١١٠	الثالثة: إهمال في المهنة.....
١١١	الرابعة: تخلف الإذن القانوني.....
١١١	تطبيق قاعدة التعدي في استعمال الحق على الموضوع.....
١١٢	البحث الثالث: التعدي في استعمال الحق البركاني.....
١١٢	توطئة: تعريف بالعمل البركاني.....
١١٣	نظرة اسلحية عابرة:.....
١١٤	ضرورة كون القانون إيجاباً.....
١١٥	ملاحظة جديرة بالانتباه.....
١١٥	دور النائب في البرلمان.....
١١٥	السؤال والاستجواب:.....
١١٦	الفرق بين الحصانة البركانية وعدد المسؤولية البركانية:.....
١١٧	الغلة من عدد المسؤولية البركانية ومن الحصانة البركانية:.....
١١٧	تلخيص مهام عضو البرلمان.....
١١٧	العامل البركاني وفرضية التعدي.....
١١٩	الخاتمة.....



## المقدمة

احمد الله العزيز الرحيم على الآله ونعمائه، واصلي على خاتم انبيائه ورسله المصطفى محمد وعلى آله الطيبين الكرام وصحبه  
الاتباء الأبرار وعلى عباد الله الصالحين الى يوم الدين... وبعد:  
ان الصورة الأجمالية لموضوع رسالتنا لئيل شهادة الدكتوراه، والمعنونة <التعدي في استعمال الحق في الفقه الامامي>، تتحقق من  
خلال بيان وتوضيح النقاط التالية:

### أولاً: بيان موضوع البحث

إن ختم الرسالات برسالتنا الاسلامية ونسخ رسالات الأنبياء من قبلها بما، يستلزم منها أن تكون هذه الرسالة وشرعتها وافية بمتطلبات  
الحياة كلها. وهذه الحقيقة الثابتة تقضي الى ان تكون معالجة مشاكل وابعاد الحياة حاضرة في نظر وتشريعات هذه الرسالة، والا يلزم  
منها أن هذا الدين جاء بالضيق والحرج، باعتبار انهما لم يستوف ابعاد تلك الحياة، ولم يأت بحلول لمشاكلها، وهو ما لا يقول به مسلم،  
اضف الى ان ذلك الحرج منفي بقول الله تعالى: { وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ جُلُءَ أَيُّكُمْ إِتْرَاهِبَهُمْ هُوَ سَمَاكُرُ الْخُسْلِيِّ جُنْ قُلْ } (سورة الحج  
الآية ٧٨).

ويوجد ما ذمنا اليه ما جاء في رواية عن الإمام الصادق × أنه قال: (إن الله تبارك وتعالى أنزل في القرآن تبيان كل شيء، حتى والله ما ترك  
الله شيئاً يحتاج اليه العباد، حتى لا يستطلع عبداً بقول: لو كان هذا نزل في القرآن؟ إلا وقد أنزله الله فيه)<sup>(١)</sup>.  
بدل هذا الحديث إضافة إلى أحاديث أخرى وآيات قرآنية، أن كل ما يحتاجه الناس قد جاء في تعاليم الدين، وأن كل شيء قد ورد  
ذكره في الدين، فمذهبه الشمولية التي انصفت بما الشريعة الإسلامية حتى تجاوزت الأمور الظاهرة إلى التيات المضمرة والحقايد الخفية،  
وإصلاح الإنسان من داخله قبل ظاهره.

فالفقه يحرص على رعاية الفضيلة والتمثل العليا والأخلاق القويمة في شخصية الانسان، لتكون غايته الفقه هي خير الإنسان حقا في  
الحال والذلال، وإسعاده في الدنيا والآخرة، ولهذا كان الفقه صالحا لبقاء والتطبيق الدائم.  
ونظرية التعدي في استعمال الحق وتسميتها بهذا الاسم وان كانت منقولة عن رجال الحقوق الغربيين على رأي كما سيتبين في طيات  
البحث، فان هذه النظرية عرفها الإسلام منذ أرسل الله رسوله وأنزل عليه قرآنه واعتنقه الناس دينا، وطبقوه في قضاياهم، وسائر  
علاقاتهم شرعية محكمة، بين فيه الحق كما بين مصادره وأنواع التعدي عليه مباشرة وتسياً وعمداً وخطأ، وحتى لو كان ذلك عن طريق  
التحليل والدراسة.

ولاجل بيان هواجس الدين لكل اتجاهات الحياة، واعطائنا الموقف البناء والصحيح، لا سيما من خلال الرؤية الصائبة للمذهب الحق  
لاهل بيت العصمة والطهارة، فقد ارتأيت ان اجعل من عنوان (التعدي في استعمال الحق في الفقه الامامي) عنوانا لبحثي ورسالي كما له  
من أهمية على صعيد الحياة والواقع المعاش، من جهة، ولعدم وجود بحوث ودراسات شاملة له، وبطريقة متكاملة في عنوان مستقل  
في الفقه الامامي من جهة أخرى، ولا شك ان اعتقادي بعدم وجود بحوث مستقلة لهذا العنوان انطلق من مقدار لطلاعي على ما نشر  
حول الموضوع في الفقه الامامي، حيث ومن خلال تتبعي له لم اجد بحثا مستقلا وشاملا له لا على مستوى الكتاب ولا على مستوى  
المقالة.

ومن هنا فان اهلي الكبير ان اوفق لدراسة هذا الموضوع من زاوية بعده الفقهية، لئال حقه في البحث والاستيعاب والتفصيل، مع  
تطبعي الى الموازنة والتسدب من قبل الاساتذة الكرام في جامعة المصطفى ومن المشرفين الذين سبواكيني في كتابة رسالي هذه  
جزاهم الله خيرا.

### ثانياً: أهمية البحث وفائدته

يكتسب بحثي أهميته من أهمية الجانب الذي يحاول تناوله، وواضح من خلال عنوان الرسالة العام (التعدي في استعمال الحق) والشامل  
لمختلف جوانب الحياة، وذلك لان الحق صفة ملازمة للانسان في مختلف شؤونه، ولان الله عز وجل قد منح حقوقا كثيرة وفي جوانب  
متعددة من حياته، وحذره من توظيف تلك الحقوق في غير المساحة التي حددت لها، وهذا البحث يكتسب أهميته من تلك المساحة  
الواسعة والحسنة، ذات الأثر الكبير في المساحة التي يتحرك فيها، ويؤسس من خلالها لمنهجية شرعية سليمة تعالج حركتها في حياة  
الانسان وتنتج الجوانب السلبية لما في تلك الحياة.

### ثالثاً: السؤال الاصلي والاستئلة الفرعية

هناك سؤال اساسي يواجه الرسالة، يتمحور حول ابعاد المعالجات الشرعية لموضوع التعدي عند استعمال الحق؟ وبتعبير اخر، ماهي

١- الكافي، الشيخ الكليني، ج ١، ص ٥٩، الحديث ١.

المعالجة التي قدمها الشرع لموضوع التعدي في استعمال الحق؟  
 هذا السؤال الذي يفتح على الاسئلة الفرعية الاخرى التي تعنى ببيان تفاصيل هذا البحث، والتي منها، مايراد بمفردات هذا العنوان لغويًا واصطلاحيًا؟، وما هو المعنى الكلي الذي تسجد معه هذه المفردات؟ وما المقصود من كلمة الحق التي بدور التعدي في دائرتها؟ وهل ان الكتاب والسنة يمكن ان تثبت صحة هذه النظرية؟ وهل ان مصاديق النظرية واضحة للعيان يمكن الاطمئنان الي سلامة دخولها تحت ظل هذه النظرية؟.

### رابعاً: سابقة البحث

تعتبر هذه النظرية (التعدي في استعمال الحق) من النظريات الحاضرة في صميم الفقه الإسلامي، والبارزة في آيات الكتاب وأحاديث السنة، وكذا في فتاوى فقهاءنا العظام اعلى الله مقامهم، بأوسع من معناها الذي تناولها القانون الوضعي كما بينت انفاً، وليست نظرية التعدي في استعمال الحق بالنظرية الجديدة أو المبتدعة في الطرح الفقهية، بل هي نظرية قديمة عرفها الرومان، ثم انتقلت منهم إلى القانون الفرنسي القديم، بعد ذلك تشعب بها الفقه الإسلامي فيها بعد من خلال مصاديقها المتنوعة لأبوابه المختلفة، وبشكل جلي وواضح، كما ان عنوان النظرية بشكل عام، نجده حاضراً في كثير من النصوص الإسلامية.

علما ان هذه النظرية وما يتعلق بها قد اختفت رداً من الزمن في بحوث القوانين المدنية وتشريعاتها، لا سيما بعد أن ظمرت مبادئ الفردية وأمنعت الثورة الفرنسية في الأخذ بهذه المبادئ، وبقيت مختفية طوال القرن التاسع عشر، وعندما كانت تصل برأسها اجاباً في بعض أحكام القضاء، يشكر لها مشرعي القانون المدني ويعتبرونها تعدياً على حقوق الأفراد وامتيازاتهم، بل هناك من أقوال فقهاء الرومان ما ينافي نظرية التعدي في استعمال الحق، فقد جاء في (حدونة الاجتهاد). أبرز مؤلفات الرومان القانونية. قول الفقيه الروماني (كابوس): "ليس بالتعدي من يستعمل حقه" كما أكد ذلك الفقيه بولس: "انه لا يأتي عملاً ضاراً إلا من يعمل بدون حق" وينفس المعنى جاء قول أوليانوس: "انه ليس بالهؤذي من استعمل حقه"<sup>(١)</sup>.

وظلت النظرية على هذا المنوال إلى أن تصدى لها مشرعان من إعمار الفقه الفرنسي هما (سالي) و(جوسران) فنقضا عنها الغبار وأعادا لها لجة. فلقد ابرى العهيد جوسران لصياغة نظرية شاملة تجمع شذرات هذا المبدأ وشوارده في مؤلفه الشهير: التعسف في استعمال الحقوق عام ١٩٠٥، فما لبثت أن انتقلت هذه النظرية واستقرت في قوانين الدول الإسلامية المدنية، بعد أن عمل عليها القضاء اولاً. ثم أخذت بما هياث وتطبيقات التقنيات الحديثة وأصبحت اليوم نظرية ثابتة لا يستطيع أحد أن يفكر تفكيراً جدياً في الاقراض عليها ومناقشتها<sup>٢</sup>.

ومن هنا دخل البحث وبهذا العنوان الى الفقه السني ودونت فيه بعض الكتب كما هو كتاب (نظرية التعسف في استعمال الحق د. فتحي الدريبي) وكذا الكثير من المؤلفات التي قد تناولتها مصادرهم البحثية في موارد متعددة، ومجالات شتى، كل ذلك كان باعتبار واقعية مواردها التطبيقية المتعددة. والتي منها مقالة الدكتور ادمر محمد هارون (التعسف في استصدار حق الملكية في الفقه الإسلامي) وغيرها من الكتب والمؤلفات.

### خامساً: الهدف من البحث

الاهداف التي من اجلها دونت هذه الرسالة متعددة ومهمة، والتي على رأسها المساهمة في بيان ما يحتاجه المسلمون من حلول ناجعة منطلقة من رسالتهم السمحاء، ووضعها في حثاؤل ابدعهم وتمت نظارهم، حتالعا من خلال هذا البحث الى المساهمة في تحقيق حضور فقه النظرية في دراساتنا الإسلامية الفقهية، والمساهمة في الانتقال به من الفقه الذي يستهدف الفرد في تعيين ما يقوم به من اعمال، الى الفقه الذي يتناول النظريات التي توصل للمجتمع سلوكياته وتطر له حياته من خلال شريعة سماوية تستوعب ذلك، ويكون ذلك طبق منابع ومصادر الاسلام المعروفة، والتي على رأسها القرآن والسنة، ثم يكون الفرد في حثاؤل تلك النظريات باعتباره جزءاً من ذلك المجتمع، وفرداً من افراده، له ما لهر وعليه ما عليهم. ومن كل ذلك تتحقق مساهمة الفرد بالبحث العلمي في حياته، فهو صاحب الدور الاكبر في تنضج واثراء ما يحتاجه المكلف من حلول وتشخيص موضوعات تساهم في بناء حياته بالشكل الصحيح والنجح.

### سادساً: الهدف من اختيار الموضوع او اسباب اختيار الموضوع

ان اختياري لعنوان (التعدي في استعمال الحق في الفقه الإسلامي)، وجعله محور رسالتي، ابغيني من ورائه الوصول الى تحقيق امور

١- الوجيز في الحقوق المدنية، عدنان القوتلي، ص٣١٠.

٢ - الفقيه القانوني جوسران Josserand والاطالبي سالي Saleilles، وكان انتشارها على يدبهما. ألف جوسران في العام ١٩٠٥ كتاباً عنوانه: "التعسف في استعمال الحقوق De L'abus des droits"، ثم أبعه في العام ١٩٢٧ بكتاب "روح الحقوق ونسبها" يث فيهما نظريته وأسماء وآراءه. أما سالي فقد ألف "النظرية العامة في الالتزامات، والإعلان عن الإرادة".

عدة من أهمها:

١- حيوية هذا الموضوع وعلاقته المباشرة بمساحة واسعة من الحياة. فمسألة التجاوز في استعمال الحق تكاد ان تغطي كل حالات الاستيفاء للحقوق، وتؤثرها باطار يمنع الاستغلال فيها، الذي يمكن ان يقع تحت غطاء استيفاء الحق. وبالتالي يؤثرها ببعده قانوني واخلاقي يدهما في دائرة أخذ الحق دون الاضرار بالغير.

وهذا ما يجعل من البحث سبلا وممتدا الى كل هذه المساحات مما يتولد فيها الحق، ومن ثمر يعطيه هذه الأهمية والضرورة لاسيما وانه يدخل الى الجانب القضائي، والذي هو بعد تطبيقي وعملي للفقهاء، مع ملاحظة مدى حساس القضاء بحياة الناس المباشرة.

ولا شك ان هذا البعد، يرفع من مستوى وأهمية بحثنا هذا، ويدفع به الى الضرورة والحاجة الملحة في الطرح والمناقشة. ٢- يتميز الموضوع بعلاقته المباشرة بالبعد الاخلاقي في حركة الانسان، اذ ان الايمان بهذا العنوان سيؤثر فكر الانسان وعاطفته وسلوكه بضرورة مراعاة الآخر عند استيفاء الحق منه او من غيره، وعدم التجاوز عليه والتعدي خارج ما له من حق.

وعليه فالبحث يوصلنا الى تناول موضوع العلاقة التبادلية بين الفقه والاخلاق. ومدى تأثير لهما بالآخر لا سيما في الجانب التطبيقي للفقهاء. ولا شك ان هذا موضوع جوهري وهام.

علما ان هذا الموضوع قد كان، ولا زال هثار جدل وبحث داخل اجواء القانونيين، فضلا عن الاجواء التي تقارن بين القانون المدني والتشريع الاسلامي، بل يمكن القول ان هذا البحث مطروح في نفس الدراسات التي تناولته في مسارات التشريع الاسلامي كما نيين ذلك ان شاء الله في طيات كتابة الرسالة.

٣- كما ان عدم وجود بحث متكامل وحسب لطلاعي في الفقه الشيعي لعنوان التعدي في استيفاء الحق، رغم ايماننا بغنى الفقه الامامي بكل مفردات هذا البحث، والمتشعبة في ابواب مختلفة منه، فان هذا يعطي للموضوع أهمية خاصة لسد هذا الجانب من الفراغ في الفقه الامامي. ولو على مستوى الجمع للموضوعات المتشعبة وصيما في حصار بحثي محدود.

### سابعا: الجديد في البحث

ان اهم ما يميز هذا البحث انه محاولة تجديدية تتناول واحدة من العناوين الفقهية ذات الحساس المباشرة مع الحياة، والتي يمكن ان تعطي ثمره مهمة في بناءها وحل الكثير من المشاكل التي تواجهها، وهي المشاكل التي تأتي من جهة التجاوز والتعدي الحاصل عند الاستفادة من الحقوق التي تمنح للانسان، واهمها هو جديد في هذه الرسالة:

اولا: تأسس نظرية او قاعدة فقهية جديدة يمكن ان تساهم في عملية استنباط الحكم الشرعي. فبحدود لطلاعي ومعرفتي، وبمقدار محاولتي في استقصاء النتائج الفقهية الامامية فيها يخص هذا البحث، لم اعثر على مؤلف او بحث متكامل يعالج هذا العنوان ويبحث في مختلف متعلقاته وجوانبه كما حصل في هذه الاطروحة.

وعليه يمكن لي ان ادعي ان بحثي في هذا الموضوع (التعدي في استعمال الحق) بحث تأسيسي وجديد يعتمد نتاج الفقه الامامي، ويجاول ان يوصل لهذه النظرية وكل ما يتعلق بها من فصول وبيانات وتعريف وتطبيق ونتائج، طبق النتاج الفقهية الغزير والمعمق لدراسة اهل البيت عليهم السلام.

ثانيا: لهذه النظرية امكانية الدخول الى عالم القضاء والحكم وتسميل الكثير من عمله كما لها من جنبه تطبيقية في الكثير من دائرة ادائه.

بل يمكن ان يكون لهذه النظرية دور اساس في القانون الاسلامي القضائي، وان تعتمد في الحكم الشرعية لادانة الكثير من الممارسات والافعال التي تصدر من اصحابها تحت عنوان الاستفادة من الحق، فيؤدي فعلمهم الى الاضرار بالغير والاعتداء على حقه، فتقف هذه النظرية حائلا قانونيا امام هؤلاء من ان يغيروا على الغير، فتساهم في اقرار وترسيخ العدالة من جهة، وترسر الحدود الشرعية والقانونية لموضوع الاستفادة من الحقوق عند اصحابها من جهة اخرى.

ثالثا: الرسالة محاولة ضمن العديد من المحاولات الجادة في نقل الفقه من موقع الفقه الذي يتناول المسائل بشكل مجزء ومفرد ويدرر كل حالة او مسألة بغض النظر عن الاخرى التي تشترك معها بنفس القاعدة، بنقلها الى دائرة فقه النظرية الذي يأخذ هذه الجزئيات كمفردات لقاعدة عامة سبالة شاملة لها جميعا.

رابعا: اثرها المكتبة الاسلامية بمصدر بحثي يمكن ان تستفيد منه قطاعات واسعة من اهل المعرفة والاختصاص، فهو للفقهاء قاعدة فقهية، وللقاضى بعد قانوني، ولكل ذي حق مرشد ودليل لطريقة الاستفادة من حقه دون مخالفة او اعتداء.

### ثامنا: منهج البحث

نظرا لعدم وجود بحث متكامل حول هذا الموضوع في الفقه الشيعي، او لعدم لطلاعي على وجود بحث من هذا القبيل، فاني سوف احاول ان اقتصر المنهج الموجود في القانون الوضعي، وكذا اللامع على المنهج الدارج في الفقه الاسلامي غير الامامي الذي تعرض لهذا العنوان، ثم اقتصر واتابع مفردات البحث المنتشرة في الفقه الشيعي واحاول ان استوعبها بما يتناسب ومكانة المسار الفقهية الشيعية المعروف في عمقه واستيعابه للعناوين التي يتناولها، وعلى ضوء ذلك كله اطلع الى ان اخرج بنتيجة ونظرية متكاملة عن الموضوع من خلال الفقه

الإمامي.

ومنجى البحث في ذلك يعتمد على الجانب التحليلي العقلي والجانب النقلي، حيث الاستفادة قدر الامكان وبما يتطلبه البحث من هذا الجانب، لاسيما الاستفادة من النصوص القرآنية والروائية في بلورة المطالب.

### تاسعا: صعوبات واجمت البحث

اهم الصعوبات التي واجمت البحث هي قلة وجود المصادر الفقهية الإمامية التي تتناول النظرية بالبحث والبيان، وهذا ما جعلني اجول بين كثر كبير من المصادر والكتب من اجل استكشاف منهجية البحث فضلا عن الحصول على مادة البحث التفصيلية. وايضا ينبغي لي ان ابيه الى ما يمكن ان يعثرى البحث الفقهي التأسيسي. او اية نظرية فقهية او قاعدة او مسألة جديدة. ما يعتره من مشاكل ومصاعب ومخاطر، من جهة ان فيه تصديا لاعطاء اسس ومركزات ونتائج لموضوع فقهي جديد، ما قد يعرضه لمخاطر بحثية تبعده عن المسار الطبيعي لبناء موضوع من هذا القبيل، ولعل سبب ذلك يعود اضافة الى جديده، ان هناك تعددا في الآراء الفقهية في كثير من المسائل التي هي جزء مما يتعلق به، وتعدد في زوايا النظر له. ومن الصعوبات التي واجمت البحث، موضوع اعطاء تعريف محدد وواضح لهذه النظرية، وهو عمل فيه صعوبة كبيرة عندما يكون البحث جديدا لا سابقة له في الفقه الإمامي ليعتمد عليهما في البناء على هذا التعريف.

### عاشرا: خطة البحث

والذي يظلم لي من خلال الاطلاع ومنتابعتي ما ذكرت، مما له تأثير في رسم المنهج وتحديد خارطة البحث، وبالاعتماد على كل ذلك، فاني اعتقد ان مسار البحث يمكن ان يكون بالطريقة التالية:

الف: استيعاب اهم ما كتب حول موضوع التعدي وعلى كل المصعدة الفقهية والقانونية.

ب: تشخيص العناوين الرئيسية والفرعية التي لها مدخلة بعنوان البحث الرئيسي وتدوينها.

ج: تحديد الفصول والمباحث الاساسية ثم توزيع العناوين الفرعية على فصول ومباحث الرسالة.

د: تدوين وكتابة الفصول من خلال استحضار ما يتعلق بها من تفصيلات الفقه الشيعي الإمامي وما يمكن ان يدعمها من القوانين الحديثة والفقه الآخر.

هـ: توبيع المصادر التي نقلت عنها في الاستشهاد على نقاط البحث، لا سيما في الاقوال التي اوردتها عن الفقه الإمامي، ومرادى من هذا النوع في النقل هو عدم التقيد بنقل أقوال طبقة معينة من الفقهاء (قدماء، متأخرين، متأخري المتأخرين، معاصرين). وذلك لاعطاء الصورة الشاملة المنسجمة مع كل هذه العصور الفقهية في محاولة لإيجاد النموذج البحثي الأشمل والمكمل قدر المستطاع.

و: حاولت قدر الامكان ان نقل العبارات المستوعبة لبيان الرأي في كل مسألة اتناولها بالبحث، دون ان اتقيد بموقع صاحبها في مجال الالمية في عالم الفقه والحضور العلمي، خصوصا حينما يرتبط الأمر ببيان اطراد من المسألة، حيث اجتنب العبارة المضغوطة والبهيمية وان كان صاحبها في قمة اهورق العلمي الذي يشغله، واذكر العبارة الواضحة المفصلة وان كان قائلها اقل موقعا واهمية من الاول، مبتغيا بذلك توضيح المطلوب وبيان بعده العلمي اللائق.

ولاستيعاب كل ذلك فقد ارتأيت ان تتعد هذه الدراسة بعقدية، واربعة فصول، وخاتمة.

فقد جاءت المقدمة لبيان اصل البحث، واهميته، واهدافه، وضرورته.

اما الفصل الاول فقد تضمن المفردات التي ترد في طيات البحث، وتشكل مداره، وتؤثر في مساره ونتائجه، وذلك من قبيل (الحق . الاستعمال . التعدي . التعسف . التجاوز . الضرر . الاضرار) وغيرها من المفردات ذات العلاقة مع تفصيل اكثر لمباحث الحق كما له من اهمية باعتبارها موضوع التعدي.

والفصل الثاني تحوّل حول الرؤية القرآنية والروائية لموضوع التعدي في استعمال الحق، مع تعرض الي مباحث ذات علاقة برسم التصور الكامل للنظرية والتي على رأسها قاعدة للضرر والاضرار ومبحث مقدمه الجرام ودورها في تشكيل التصور الكامل لهذه النظرية وحدودها ومركزاتها.

وجاء الفصل الثالث لبيان الادلة القرآنية والروائية في اثبات النظرية، اضافة الى مبحث مقدمه الجرام. والادلة الثانوية التي يمكن الاستفادة منها في اثبات هذه النظرية.

والفصل الرابع تعرض لاهم التطبيقات المطروحة لعملية التعدي في استعمال الحق، لا سيما ما كان حثا على تماس وحضور مع الواقع الفعلي المعاش.

الخاتمة: ثم جاءت الخاتمة لتعطي تصورا مختصرا عن كل تلك الفصول والمباحث، وبيان لاهم ما توصلنا اليه في المباحث المتعلقة بعنوان الرسالة، مع ذكر المصادر التي استندت اليها في مسيرة الكتابة.



# □ الفصل الأول □

## مبادئ تصورية

### حول نظرية التعدي في استعمال الحق

- البحث الأول: التعدي لغة واصطلاحاً
- البحث الثاني: التجاوز لغة واصطلاحاً
- البحث الثالث: التعسف لغة واصطلاحاً
- البحث الرابع: الاستعمال لغة واصطلاحاً
- البحث الخامس: فكرة الحق في الشريعة الإسلامية

## توطئة:

من موقع الحاجة والضرورة لأضاءة البحث حول أي موضوع يراد التدارس فيه والتعمق في مكنوناته وابعاده، ان يبدأ ذلك البحث باستجلاء كل التصورات الممكنة ذات العلاقة بجملة من جهات الموضوع، والتي ترتبط اساسا مع المفردات الواردة فيه مباشرة او بصورة غير مباشرة، ومما له نوع مساهمة بنحو ما في تشكيل الجانب التصوري لذلك الموضوع، وعليه فاننا نكون بحاجة ماسة الى تقليب هذه المعاني والصور اللغوية ذات العلاقة بتلك المفردات.

و موضوع بحثي الموسوم بـ (التعدي في استعمال الحق) فيه من المفردات التي لها مدخلية مباشرة في صياغة عبارات الفرضية، وهي المفردات التالية، (التعدي، استعمال، الحق) يضاف لها عناوين ومفاهيم ترتبطها علاقة وثيقة بدلالات النظرية او من مرادفات مفرداتها الداخلة في صياغتها، والتي منها مفردات: التجاوز، والتعسف، الظلم، البغي... وما على شاكلتها.

هذه المفردات والكلمات بكلا قسميهما (المباشرة، غير المباشرة) نحتاج الى معرفة اطراد منهما، ومعرفة الابعاد التصورية لها، واستجلاء استعمالاتها اللغوية، كي نستطيع وعلى ضوءها بلورة اطراد التصوري لفرضيتنا مورد البحث، فبكون انتقلنا الى بحث الجانب التصديقي من النظرية جنباً على اساس تصورية سليمة. ومن هنا سأقوم يبحث هذا الكلمات ومعرفة اطراد منها، ومتابعة الاستعمالات اللغوية التي حرت بها.

## المبحث الأول: التعدي لغة واصطلاحاً

اول الكلمات الداخلة في تكوين فرضية (التعدي في استعمال الحق) هي مفردة التعدي، وهي من المفردات ذات الاستعمال الكثير في لغة العرب، فقد ورد ذكرها بهذا النص او من خلال مشتقاتها ومرادفاتنا في اللغة بشكل واسع، سواء كان ذلك في الشعر العربي القديم او الحديث او من خلال النصوص القرآنية او الروايات الشريفة، ومن هنا سأتناول بحثاً ضمن خطوات المتعارفة في مثل هكذا مباحث وكالتالي:

### اولاً: التعدي لغة:

عند متابعة كلمة التعدي واستعمالاتها في مصادر اللغة، نجدت انما قد استعملت في عدة معاني هي:

1- **بمعنى البغي:** قال الجوهري في الصحاح:

"البغيُّ: التعديُّ، وبغى الرجل على الرجل: استمال، وبغى السماء: اشتدَّ مطرها، وبغى الجرحُ: ورِدَ وترامى إلى فساد، وبغى الوالي: ظلم"<sup>(1)</sup>.

وعلى نفس المنوال ذكر ذلك في مختار الصحاح بقوله:

1- الصحاح في اللغة، اسماعيل بن حماد الجوهري ج 1 ص ٤٩.

"الْبَغْيُ التَّعَدِّيُّ وَبَعِيَ عَلَيْهِ اسْتِطَالٌ وَبِاهٍ رَمَى وَكُلُّ جَاوِزَةٍ وَإِفْرَاطٍ عَلَى الْإِقْدَارِ الَّذِي هُوَ خَدُّ الشَّيْءِ فَهُوَ بَعْْيٌ"<sup>(١)</sup>.

٦- **بمعنى الظلم:** فقد أوضح ذلك ابن سيده في هججه بقوله:

"وَعَدَا عَلَيْهِ عَدَاً وَعَدَاءً وَعَدَوًا وَعَدَوَانًا وَعَدَوَانًا وَعَدَوِيٌّ وَتَعَدَّى وَاعْتَدَى كُلُّهُ: ظَلَمَهُ. وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ {فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ} سَمَّاهُ اعْتِدَاءً لِأَنَّهُ جَاوِزَةٌ اعْتِدَاءً فَسَمِيَ بِمِثْلِ اسْمِهِ لِأَنَّ صَوْرَةَ الْفَعْلَيْنِ وَاحِدَةٌ وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا طَاعَةً وَالْآخَرُ مَعْصِيَةً، وَالْعَرَبُ تَقُولُ: ظَلَمَنِي فَلَانَ فَظَلَمْتُهُ أَي جَاوِزْتَهُ بِظُلْمِهِ، لَا وَجْهَ لِلظُّلْمِ أَكْثَرَ مِنْ هَذَا"<sup>(٢)</sup>.

وأيضاً ذكره بهذا المعنى صاحب كتاب التعريفات بقوله:

"الظلم وضع الشيء في غير موضعه، وفي الشريعة: عبارة عن التعدي عن الحق إلى الباطل، وهو الجور"<sup>(٣)</sup>.  
قال الفراهيدي: "والعدوان والاعتداء والعداء والعدوى والتعدي: الظلم البراح والعدوى: طلبك إلى وإلى والاعتداء على من ظلمك أي: ينتقم لك منه باعتدائه عليك"<sup>(٤)</sup>.

وكذا نفس المعنى في لسان العرب حينما قال: "والاعتداء والتعدي والعدوان الظلم وقوله تعالى ولا تعاونوا على الأثم والعدوان يقول لا تعاونوا على المعصية والظلم وعدا عليه عدواً وعَدَوًا وَعَدَوَانًا وَعَدَوَانًا وَعَدَوِيٌّ وَتَعَدَّى وَاعْتَدَى كُلُّهُ ظَلَمَهُ وَعَدَا بِيُو فَلَانَ عَلَيَّ بِيُو فَلَانَ أَي ظَلَمُوهُمُ وَفِي لِحْدِيثٍ كَتَبَ لِيَهُودٍ تَهْمَاءُ أَنْ لَمَسَ الذَّمَّ وَعَلَيْهِمُ الْجَزَاءُ بِلَا عَدَاءٍ الْعَدَاءُ بِالْفَتْحِ وَالْهَدُ وَالظُّلْمُ وَجَاوَزَ لِحْدٍ"<sup>(٥)</sup>.

٣- **بمعنى التجاوز:** كما ذكر ذلك الخليل الفراهيدي في عدة مواضع من كتابه العين بقوله: "التعدي في الأمر وتجاوز ما ينبغي له أن يقتصر عليه" وهنما "وتعدت الهفارة أي: جاوزتها إلى غيرها وتقول للفعل الجاوز: بتعدى إلى مفعول بعد مفعول والجاوز مثل ضرب عمرو بكر"<sup>(٦)</sup>.

وقال ذلك في لسان العرب: "والتعدي جاوزة الشيء إلى غيره يقال عدته فتعدى أي تجاوز وقوله فلا تعدوها أي لا تجاوزوها إلى غيرها وكذلك قوله ومن تعدد حدود الله أي تجاوزها وقوله عز وجل فمن أتبعني وراء ذلك فأولئك هم العادون أي الجاوزون ما خد لهم وأمرها به وقوله عز وجل فمن اضطر غير باغ ولا عاد أي غير جاوز ما يُلغى ويُغنيه من الضرورة وأصل هذا كله جاوزة الحد والقدر والحق يقال تعدت الحق واعتدته وعدوته أي جاوزته وقد قالت العرب اعتدى فلان عن الحق واعتدى فوق الحق كأن معناه جاز عن الحق إلى الظلم وعدى عن الأمر جازة إلى غيره وتركه"<sup>(٧)</sup>.

وفي موضع آخر قال: "وقوله تعالى: {وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ بَغَاؤُكُمْ وَلَا تُعَدُّوا} قبل معناه لا تقاتلوا غير من أمرت بقتاله ولا تقتلوا غيرهم وقبل ولا تعدوا أي لا تجاوزوا إلى قتل النساء والأطفال وعدا الأمر بعدوه وتعداه كلاهما تجاوزة وعدا طوره وقدره جاوزة على أكله ويقال ما بعدو فلان أمرك أي ما يجاوزه"<sup>(٨)</sup>.

وأوضح ابن منظور هذا المعنى حينما شرح معنى التعدي في القافية وإن المراد منه التجاوز فقال: "والتعدي في القافية حركة الماء التي للمضمر المذكور الساكنة في الوقف والاعتدائي الواو التي تلحقه من بعدها كقوله تنفس منه الخبل ما لا يغير فهو فحركة الماء هي التعددي والواو بعدها هي الاعتدائي وكذلك قوله وأمد عرشا عتقه للحقنمي حركة الماء هي التعددي والباء بعدها هي الاعتدائي وإنما سميت هاتان الحركتان تعددياً والباء والواو بعدهما متعددياً لأنه تجاوز للحد وخروج عن الواجب"<sup>(٩)</sup>.  
ووافقته على هذا المعنى صاحب كتاب الحقايق حيث قال: "عدو (عدو) العين والبدال والحرف المعتل أصل واحد صحيح يرجع إليه الفروع كلها، وهو بدل على تجاوز في الشيء وتقدر ما ينبغي أن يقتصر عليه. تقول: عدا بعدو عدواً، وهو عاد. قال الخليل: التعدي: تجاوز ما ينبغي أن يقتصر عليه."

والعادي: الذي يعدو على الناس ظلماً وعدواناً. وتقول: ما رأيت أحداً ما عدا زيدا. قال الخليل: أي ما جاوز زيدا. ويقال: عدا فلان طوره. ومنه العدوان، قال: وكذلك العداء، والاعتداء، والتعدي.  
وفي تسلسله في بيان أن معنى التعدي وما يشق منه هو التجاوز قال بن زكريا:

١- مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، ص ٣١.

٢- للحكم والخطب الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده الحرسي، ج ١ ص ٣١٤.

٣- التعريفات، للحافظ أبي محمد عبد الله بن يوسف القاضي الجرجاني ص ٤٦.

٤- كتاب العين، أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي ج ٢ ص ٦١٣.

٥- لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفيقي المصري ج ١٥ ص ٣١.

٦- كتاب العين، أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي ج ٢ ص ٦١٣.

٧- لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفيقي المصري ج ١٥ ص ٣١.

٨- نفس المصدر السابق ص ٣١.

٩- نفس المصدر السابق ص ٣٥.

ونقول: عَدِي [عن الأمر] بَعْدِي تَعْدِيَّةً، أي جاوزَهُ إلى غيره. وَعَدَيْتُ عَيْيَ الْمَرْءَ، أي نَجَيْتَهُ عَيْيَ. وَعَدُّ عَيْيَ إلى غيري. وَعَدُّ عَنِ هَذَا الْأَمْرِ، أي تَجَاوَزَهُ وَحَدُّ فِي غَيْرِهِ. قَالَ النَّابِغَةُ:

فَعَدُّ عَمَّا تَرَى إِذْ لَا ارْتِجَاعَ لَهُ  
وتقول: تَعَدَيْتُ الْهَافِزَةَ، أي تَجَاوَزْتُمَا إِلَى غَيْرِهِمَا<sup>(١)</sup>.

### المعنى الجامع

من خلال اجالة النظر في المعاني الثلاثة التي ذكرت للتعددي في كلمات اللغويين (الظلم، البغي، التجاوز) نجد مقدار التواشك والالتقاء وتبادل الاستعمال بينهما لدرجة أنك لا تفرق بينهما فيما لو ابدلت كل واحدة منهما محل الأخرى، وكان هذه المفردات الثلاث مجتمعمة في معنى واحد ومشيئة إليه، وأنه هو المراد منهما في كل هذه الموارد الثلاثة التي ذكرت، وجمع التدقيق في كلماتهم نرى أن المعنى الثالث (التجاوز) منها يتكرر في كل الموارد التي تبين هذه المعاني، فيكون المراد من التعددي، التجاوز، ولذا كان اللغويون يذكرون معنى التجاوز في طلبات ذكرهم للمعنيين الآخرين، والشواهد على ذلك كثيرة أذكر منها شاهدين:

**أولاً:** ما ذكره في الصحاح لبيان أن معنى التعددي هو البغي، فقد قال "وكل مجاوزة وإفراط على المقدار الذي هو حد الشيء فهو بَغِيٌّ"<sup>(٢)</sup>.

**ثانياً:** بين صاحب لسان العرب في معرض توضيحه للمعنى الثاني للتعددي وهو الظلم أنه: "الاعتداء والتعددي والغدوان الظلم... والحد الظلم وتجاوز الحد"<sup>(٣)</sup>. كل ذلك يبين أن المراد من التعددي في اللغة هو التجاوز من شيء إلى آخر، ومن مورد إلى مورد آخر، ومن محل إلى محل آخر، والتعددي في مورد بحثنا، التجاوز في استيفاء الحق من مورده ومحل الحق فيه، إلى مورد آخر ومحل آخر كما هو مبين وموضح في كلمات اللغويين المتقدمة.

### ثانياً: التعددي اصطلاحاً:

أما البحث في الجو الفقهي عن مصطلح خاص لكلمة التعددي غير الذي ذكر في البحث اللغوي، فلم نجد معنى اصطلاحياً خاص به غير هذا المعنى الذي أورده اللغويون وبينوه، فكل مورد ذكرت فيه كلمة التعددي في الكتب الفقهية وما أكثر ورودها واستعمالها هناك. فإنا نريد بما معنى التجاوز، ولم يستعملها كتاب واحد بغير هذا المعنى. ويمكن أن نقول أن المصادر الفقهية قد عدت المعنى اللغوي لكلمة التعددي أمر مسلماً في مقام الاصطلاح، وإن المراد منه هو معنى التجاوز، ثم جرت على ذلك في كل مورد ذكرتها فيه. ويمكنني أن أذكر لذلك عشرات بل مئات الأمثلة الموثقة له، ولولا أن الأكتاف من ذكر الموارد سخرج البحث عن هدفه وبطله بلا حائل، لذكرت له أمثلة من أبواب الفقه المختلفة، لذا سأكتفي بذكر عشرة موارد كتب فقهية مختلفة ولباحث ختلفة أيضاً.

١- قال الشيخ الطوسي في كتابه الصلاة: "فالعامة في المنع وجوب الاقتصار على المتيقن وعدم التعدد إلى غيره وإن كان موافقاً للقانون"<sup>(٤)</sup>، فنلاحظ هنا أنه أراد من التعددي التجاوز وقابله بكلمة الاقتصار التي هي ضد التجاوز كما هو معلوم.

وقال في مورد آخر من الكتاب مؤكداً لهذا المعنى: "وكيف كان فحكم الشارع بأن السجود للعزيمة زيادة لأوجب التعدد عن المصاديق العرفية للزيادة الواردة في سائر الأخبار"<sup>(٥)</sup>. ومسلماً أن المراد من التعددي عن المصاديق، تجاوزها إلى غيرها.

٢- وقد ذكر الشيخ التراقي هذا المعنى فقال: "والتعدد إنما هو في ظرف تحليل العقل بل قد يتوهم التعدد إلى الموصاف والامكنة والأزمنة أيضاً فلو أمر بصلوة ركعتين في المسجد وتعذر الصلوة يجب دخول المسجد وهو اضعف"<sup>(٦)</sup>. فمما قد أراد من التعدد إلى الموصاف هو التجاوز عن غيرها والانتقال إليها.

٣- قال الشهيد الثاني في شرح اللمعة الدهشقية مؤكداً نفس المراد من كلمة التعددي: "وَلَا يَضُرُّ الْأَخْذَ الضَّالَّةَ حَيْثُ يُجَوِّزُ لَهُ أَخْذَهَا إِلَّا بِالتَّقْرِيبِ، وَالْمُرَادُ بِهِ مَا يُشْمَلُ التَّعْدِيُّ أَوْ قَصْدُ التَّمْلِكِ فِي مَوْضِعِ جَوَازِهِ"<sup>(٧)</sup>.

١- مقاييس اللغة، أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، ج ٤ ص ٦٠٣ . ٦٠٥.

٢- مختار الصحاح، المؤلف: زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الخنفي الرازي، ص ٣١.

٣- لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفرنجي المصري ج ١٥ ص ٣١.

٤- كتاب الصلاة، الشيخ مرتضى الأنصاري، ص ١٣٩.

٥- نفس المصدر السابق ص ٣١٤.

٦- عوائد الأباب في بيان قواعد الأحكام ومهمات مسائل الحلال والحرام، المولى أحمد التراقي ج ١٧ ص ٢٧.

٧- الروضة البهية في شرح اللمعة الدهشقية، زين الدين بن علي العاملي الجعبي ج ٤ ص ٣٤٠.